منهج الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع مع دراسة لأهم مصطلحاته في تخريج الأحاديث

محمد علي حمد الكربي،[i] أ.د.عدنان محمد عبدالله شلش،[ii]

[i] PhD Student, Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia.
Email: alkurbi999@hotmail.com
[ii] Senior Lecturer, Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia.
Email: dradnanshalash@usim.edu.my

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالإمام الترمذي –رحمه الله– والتعريف بكتابه الجامع المشهور ب "سنن الترمذي" وكذلك التعرف على المنهج الذي سار عليه في تأليفه لهذا الكتاب، مع عرض لأهم المصطلحات الخاصة به في تخريج الأحاديث والتي اشتهر بها في جامعه، حيث يعد جامع الإمام الترمذي أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء وتعتبر أصح كتب السنة، ولقد أثنى العلماء ثناء بالغا على كتاب الجامع للإمام الترمذي – رحمه الله – وذلك لما يحتويه هذا الكتاب من كنوز نبوية وفوائد علمية، ويعتبر جامع الترمذي من أهم المصادر التي يعرف بها الحديث الحسن، فقد اعتنى الإمام الترمذي بجمعه عناية بالغة ، وغير ذلك من المميزات التي ذكرها العلماء.

الكلمات المفتاحية: المنهج، الترمذي، الجامع.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد :

فقد اعتنى العلماء منذ صدر الإسلام بجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وتدوينه في مؤلفات خاصة، وجمع كثير من المصنفين الأحاديث مرتبة على حسب الموضوعات والأبواب في العقائد والأحكام الفقهية والآداب وغيرها، كما

في الجوامع، أو في الأبواب الفقهية والآداب، كما في السنن، مما سهل على الباحثين الرجوع إليها في مواضعها ومن هؤلاء:

الإمام الترمذي في كتابه الجامع، الذي يعد أحد الكتب الستة التي تعتبر من أهم كتب الحديث والتي لها مكانة عالية لدى علماء الأمة من حيث صحة الأحاديث واحتوائها على أغلب الأحاديث الصحيحة، وقد امتاز الإمام الترمذي في تصنيفه لكتابه الجامع بعدة مميزات منها: أنه اقتصر على إيراد الأحاديث التي عمل بها فقهاء الأمصار، وأنه حكم على أكثر الأحاديث التي أوردها في كتابه، وأنه أول كتاب شهر الحديث الحسن، وغير ذلك من المميزات، وقد كان للإمام الترمذي عناية بالعلل حيث ذيّل جامعه بكتاب العلل الذي فيه فوائد نفيسة في علم الجرح والتعديل، ومن أهم ما تميز به الترمذي في جامعه مصطلحات خاصة به في الحكم على الأحاديث ومن أبرزها مصطلح "حسن صحيح" والذي اختلف فيه النقاد اختلافا كبيرا، ولذلك جاء هذا البحث للتعرف على جامع الترمذي ومنهجه في جامعه، وأهم المصطلحات الخاصة به.

مشكلة الدراسة:

جامع الإمام الترمذي يعد من أهم كتب الحديث والذي اعتنى به العلماء قديما وحديثا، والذي امتاز باصطلاحات خاصة به في الحكم على الأحاديث، وقد اختلف النقاد في بيان مقاصده من إيراد هذه المصطلحات، ولذلك جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهم المصطلحات التي أوردها الإمام الترمذي في جامعه، وعرض آراء العلماء في مقصده من هذه المصطلحات.

أسئلة الدراسة:

-ما هي مكانة جامع الترمذي بين كتب الحديث النبوي؟

-ما هو منهج الإمام الترمذي في جامعه؟

-ما هي أهم مصطلحات الإمام الترمذي في جامعه؟

أهداف الرسالة:

-التعرف على مكانة جامع الإمام الترمذي بين كتب الحديث النبوي.

-عرض منهج الإمام الترمذي في جامعه.

-التعرف على أهم مصطلحات الإمام الترمذي في جامعه.

أهمية الدراسة:

تبين هذه الدراسة مكانة جامع الإمام الترمذي بين كتب الحديث النبوي، وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

-إن الإمام الترمذي من الأئمة الذين لهم مكانة رفيعة بين علماء الحديث، وهو أحد العلماء الذين يشار إليهم بالبنان.

-تتضح أهمية البحث من خلال تعلقه بكتاب الجامع للإمام الترمذي والذي يعد من أهم كتب الحديث، والذي يعتبر أحد الكتب الستة.

-تبرز أهمية الموضوع في تناول أهم اصطلاحات الإمام الترمذي عند الحكم على الأحاديث في جامعه، حيث كان للإمام الترمذي عناية ببيان الحكم على الحديث في جامعه، ومن خلال هذا البحث سيتم التعرف على أهم هذه الاصطلاحات التي ذكرها الإمام الترمذي في جامعه.

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يساعد في البحث عن منهج الإمام الترمذي في جامعه، وأهم مصطلحات الإمام الترمذي في الحكم على الأحاديث في جامعه، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأساسية المتمثلة في كتب مصطلح الحديث، وكتب مناهج المحدثين.

وقد جاء تعريف المنهج الوصفي التحليلي بأنه " أسلوب يعتمد على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، أو حدث ما، أو شيء مأُ أو واقع ما؛ وذلك بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة، وتحدّ يد الوضع الحالي لها، والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه؛ من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع، أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الترمذي

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته

"هو الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، أبو عيسى السلمي الترمذي الضرير ".

قال عنه الذهبي: "الحافظ، العلم، الإمام، البارع ابن عيسى السلمي الترمذي الضرير، مصنف " الجامع "، وكتاب " العلل "، وغير ذلك .

اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم ".

وأما نسبته إلى الترمذي فإنما كانت للبلد التي نشأ وترعرع فيه ومات فيه، وهي مدينة "ترمذ" وتقع حاليا في شمال إيران، قال الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري:" مات أبو عيسى الترمذي الحافظ بالترمذ." قال السمعاني: "هذه النسبة الى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الّذي يقال له جيحون، خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والمشايخ

والفضلاء، والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمها، وبعضهم يقولون- بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك البلدة وكنت أقمت بها اثنى عشر يوما- بفتح التاء وكسر الميم، والّذي كنا نعرفه قديما فيه كسر التاء والميم جميعا، والّذي يقوله المتوقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه، والمشهور من أهل هذه البلدة ".

المطلب الثاني: مولده ووفاته:

أولا: مولده

" ولد الإمام الترمذي – رحمه الله – في حدود سنة عشر ومائتين للهجرة." وقد فقد بصره – رحمه الله – في آخر عمره، وقيل أن ذلك بسبب كثرة بكائه من خشية الله تعالى، قال الحاكم: "سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد. بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين ".

ثانيا: وفاته

توفي الإمام الترمذي – رحمه الله – في ليلة الإثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر رجب، وذلك في سنة تسع وسبعين ومائتين للهجرة. قال غنجار وغيره: "مات أبو عيسى في ثالث عشر رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ ".

المطلب الثالث: حياة الإمام الترمذي العلمية.

أولا: شيوخه:

كانت حياة الإمام الترمذي – رحمه الله – حافلة بجهوده العلمية في مجال خدمة السنة النبوية، من خلال تأليفاته النافعة، وقيامه بنشر العلم النافع من خلال نشر الحديث النبوي بين طلابه، فقد بدأ – رحمه الله بالتلقي عن كبار أئمة الحديث، ومن أبرز من أخذ عنهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشيخان: البخاري ومسلم، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن راهويه ،

ومحمد بن عمرو السواق البلخي ، ومحمود بن غيلان ، وأبي كريب ، وعلي بن سعيد بن مسروق الكندي .

فأقدم ما عنده حديث مالك والحمادين ، والليث ، وقيس بن الربيع ، وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري، وأصحاب هشام بن عمار ونحوه .

وقد لازم الإمام الترمذي- رحمه الله – الإمام البخاري- رحمه الله- ملازمة شديدة، وقد تأثر بملازمته للإمام البخاري تأثرا بالغا، ويتضح ذلك في كتبه ومؤلفاته، قال ابن العماد الحنبلي – رحمه الله –: "الإمام التِّرمِذي تلميذ أبي عبد الله البخاري، ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه، سمع منه شيخه البخاري وغيره، وكان مبرزًا على الأقران، آية في الحفظ والإتقان ".

ثانيا: تلامذته

بالنظر إلى المكانة العلمية التي بلغها الإمام الترمذي – رحمه الله – فقد أخذ عنه جمع من المحدثين ومن أشهرهم: أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ ، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب راوي " الجامع " ، والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ، راوي " الشمائل " عنه ، وآخرون. وقد كتب عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد، "يا علي: لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك." سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث .

ثالثا: ثناء العلماء عليه

أثنى العلماء على الإمام الترمذي – رحمه الله تعالى– ثناء عطرا، وممن أثنى عليه:

أبو سعد الإدريسي حيث قال: "كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ ".

وقد كان ورعا زاهدا قوي الحفظ، قال الحاكم: "سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين ".

وقد امتاز الإمام الترمذي بالحافظة القوية، ومما يدل على تمتع الإمام الترمذي – رحمه الله تعالى– بقوة الحافظة ما ذكره الذهبي: "أن أبا عيسى قال: كنت في طريق مكة، فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقا بياضا، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله. قال: اقرأ. فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت: حدثني بغيره. قال: فحدثني بأربعين حديثا، ثم قال: هات. فأعدتها عليه، ما أخطأت في حرف ".

قال السمعاني في الثناء على الإمام الترمذي: "أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في الحديث، صنف كتاب" الجامع والعلل" تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط ".

وقال ابن الأثير: "هو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث، ولقي الصدر الأول من المشايخ ".

ومن أعظم ما قيل في الثناء عليه هو ثناء أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري —رحمه الله – حيث قال له: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي. "

المبحث الثاني: التعريف (بجامع الإمام الترمذي)

المطلب الأول: اسم الكتاب.

أطلق العلماء على جامع الإمام الترمذي أسماء عديدة ومن أهمها ما يلي:

1–المسند الصحيح: ومما يدل على هذه التسمية ما أورده ابن حجر في تهذيب التهذيب حيث نقل عن الترمذي بقوله:" قال أبو عيسى صنفت هذا الكتاب يعني المسند الصحيح فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به. "

2-الجامع الصحيح: قال صاحب كشف الظنون : "الجامع الصحيح للإمام، الحافظ، أبي عيسى: محمد بن عيسى الترمذي، المتوفى: سنة تسع وسبعين ومائتين. وهو ثالث الكتب الستة في الحديث ".

3-الصحيح: وقد أطلق هذه التسمية الخطيب البغدادي، قال الذهبي: " وكذا أطلق عليه أبو بَكْر الخطيب اسم الصّحيح ".

4-جامع الترمذي: وممن ذكر هذه التسمية سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي حيث سمى شرحه للكتاب: (العرف الشذي، على جامع الترمذي).

5 -سنن الترمذي: "وهي من التسميات التي اشتهر بها الكتاب ".

ولعل التسمية الأقرب للكتاب هي تسميته بالجامع، "والسبب أن الكتاب اشتمل على الأحكام وغير الأحكام، كالتفسير، والعقائد، والفتن، والمناقب، وأشراط الساعة وغيرها...، ولكن تسمية هذا الكتاب ب(الجامع) نجد أنها مختصرة من الاسم الصحيح للكتاب، فاسم الكتاب الحقيقي هو الآتي:

)الجامع المختصر من السنن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل ".(

المطلب الثاني: ثناء العلماء على الجامع:

لقد أثنى العلماء ثناء بالغا على كتاب الجامع للإمام الترمذي – رحمه الله – وذلك لما يحتويه هذا الكتاب من كنوز نبوية وفوائد علمية، ومن ذلك الثناء العطر على الكتاب ما نقله الإمام الذهبي عن ابن طاهر أنه قال: " جامع الترمذي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، والجامع يصل إلى فائدته كل أحد. "

وقال الذهبي في الثناء على الجامع واصفا إياه بأحد أصول الإسلام: "في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام. "

وكذلك قال ابن الأثير مبينا المكانة الرفيعة لجامع الترمذي: " وله تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه «الصحيح» أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل»، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها ".

المطلب الثالث: مرتبة جامع الترمذي بين الكتب الستة:

اتفق العلماء بأن جامع الإمام الترمذي – رحمه الله – أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء، ولكنهم اختلفوا في رتبته بين الكتب الستة، فمنهم من يجعله بعد الصحيحين، ومنهم من جعله في المرتبة الرابعة، ومنهم كذلك من جعله في المرتبة الخامسة، " فمن قال إنه ثالث الكتب الستة جعله بعد الصحيحين، ومن قال إنه رابع الكتب الستة جعل سنن أبي داود في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، ثم بعدها جامع الترمذي ".

ومن قال إنه خامس الكتب الستة قدم عليه سنن أبي داود والنسائي.

قال الذهبي في الميزان: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما ".

وقال المباركفوري: "ويفهم من رموز التقريب، وتهذيب التهذيب والخلاصة وتذكرة الحفاظ أن رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود وقبل سنن النسائي، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون ((د)) ((ت)) ((س)) مشيرين إلى سنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي. "

والراجح من كلام أهل العلم أن جامع الترمذي هو ثالث الكتب الستة، "ولأن الذين قالوا بانحطاط مرتبته عللوا ذلك بإخراجه لحديث المصلوب والكلبي وأمثالها، وهذا صحيح، لكن الإمام الترمذي ذكر حديثهما من باب الشواهد والمتابعات وبين ضعفهما ".

فقد كان الإمام الترمذي يبين ضعف الحديث إن كان ضعيفا وينبه عليه، وقد بين الإمام الحازمي في شروط الأئمة ذلك فقال:" وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو من حديث الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة. "

وقد أشار صاحب كشف الظنون إلى رتبة جامع الترمذي فقال: " الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، هو ثالث الكتب الستة في الحديث. "

المطلب الرابع: عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه.

والباحث في عدد أحاديث جامع الإمام الترمذي يجد أنه يحتوي على: (3956) حديثا، " فهي حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلامي (3956) حديثا، وقد استوت الطبعتان في عدد الأحاديث ".

ولقد اعتنى الإمام الترمذي– رحمه الله – بالتراجم عناية بالغة، "ويطلق المحدثون على العنوان اسم ترجمة"، بحيث يندرج تحت العنوان الواحد مجموعة من الأبواب، وكل باب منها يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث أو الأحاديث من أجله.

وتنقسم التراجم في كتاب الترمذي إلى قسمين:

"الأول: تراجم عامة، تشمل أحاديث مسائل متعددة وأبواب كثيرة تشترك في نوع موضوعها كمسائل الصلاة، أو الزكاة، ويعنون لها أبو عيسى بلفظ (أبواب) مستعملا هذه الصيغة (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) و (أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) و (أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهكذا.

الثاني: تراجم جزئية، توضع لمسألة معينة، يخرج الترمذي حديثا أو أحاديث تدل عليها، ويستعمل لها كلمة (باب) فيقول باب كذا مثل (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة الطهور) و (باب الحكم في الدماء)، وغير ذلك ".

"وكلمة أبواب عند الترمذي ترادف كلمة "كتاب" في مصنفات الحديث والفقه، ولكن الترمذي زاد قوله " عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" وذلك للإشارة إلى أن هذه الأحاديث مرفوعة وليست موقوفة، وذلك لأن الذين من قبله يخلطون الأحاديث بالآثار".

وعدد التراجم العامة التي تشمل أحاديث مسائل عامة في جامع الإمام الترمذي: (51) ترجمة حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر، وأما طبعة دار الغرب لم تذكر فيها، مثال ذلك: (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وعدد التراجم الجزئية (2231) ترجمة حسب طبعة دار الغرب الإسلامي مثل قوله: (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة الطهور) .

المبحث الثالث: منهج الإمام الترمذي في جامعه

المطلب الأول: ما تميز به جامع الترمذي

جامع الإمام الترمذي من الكتب ذات المنزلة العالية بين كتب السنة، ولذلك نرى بعض علماء الحديث يجعل منزلته بعد منزلة الصحيحين، وذلك بسبب ما امتاز به الكتاب من مميزات، ومن أهم ما امتاز به جامع الإمام الترمذي كما قرره الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب الجامع ، وغيره من علماء الحديث:

أولا: أنه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

ثانيا: أنه يذكر في أغلب أحيانه اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيرا يشير إلى دلائلهم، وبذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة.

ثالثا: أنه يعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصّل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث.

رابعا: "النص على من عمل بالحديث من فقهاء الأمة، وهي وسيلة تقوية للحديث عنده أحيانا.

خامسا: تتبع شواهد الأحاديث، من حيث معانيها وألفاظها وتعدد مخارجها، سواء كان ذلك في أول الإسناد أم في آخره.

سادسا: تميز بمصطلحات خاصة به، ومن أبرزها: مصطلح ((حسن صحيح)) ".

سابعا: يعتبر الجامع من أهم المصادر التي يعرف بها الحديث الحسن، فقد اعتنى الإمام الترمذي بجمعه عناية بالغة، قال ابن الصلاح – رحمه الله–: "كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي تفرد باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه ".

المطلب الثاني: شرط الترمذي في أحاديث الجامع

لقد اشترط الإمام الترمذي- رحمه الله – في كتابه الجامع لإخراج الحديث فيه أن يكون من عمل الفقهاء فقال – رحمه الله –:" جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ".

قال نور الدين عتر:" فكل حديث استدل به مستدل أو احتج به عالم فهو من شرطه، وهو شرط فسيح جدا، ولكن الترمذي لا ينزل إلى الواهي أو الموضوع، لأن الأئمة لا يحتجون بالواهي ولا بالموضوع ".

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسي –رحمه الله–: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه، وصحيح على شرطهم، والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة...وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما، وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا، وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته ولم يغفله، وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء ".

المطلب الثالث: اصطلاحات الإمام الترمذي في جامعه

لقد سلك الإمام الترمذي في جامعه مسلكا خاصا به في التصحيح والتضعيف وذكر درجة الأحاديث، فقد اصطلح مصطلحات خاصة به، واستعملها استعمالا غير شائع لدى علماء الحديث، وقد اختلف علماء الحديث قديما وحديث في تفسير هذه المصطلحات "ذلك أن التقسيم اقتضاه استعمال ألفاظ لم يكن أمرها شائعا كاصطلاحات متداولة بين المحدثين مثل قوله (حديث حسن) فإنه استعمله في معنى غير شائع كما سنبينه، وكذلك العبارات المركبة كقوله (حسن غريب) و (حسن صحيح)، ذلك لأنها كانت اصطلاحات في حال تفردها، أما عند الجمع فلم تكن مشهورة كثيرة التداول على هذه الوتيرة...ومن هنا اختلف العلماء في حل مصطلحاته وعباراته، وكانت موضع استشكال واختلاف بين العلماء ".

وفي هذا المطلب سنذكر أهم المصطلحات التي ذكرها الإمام الترمذي في جامعه، ومن أهمها ما يلي:

-قول الترمذي (حديث صحيح غريب) :

وهذه المصطلح لا إشكال فيه حيث يقصد منه الترمذي بأن هذا الحديث لم يتعدد سنده، قال نور الدين عتر: "أما هذه العبارة من كلام الترمذي لا إشكال فيه، لأنا علمنا أن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الإسناد، وعلمنا تنوع الغريب إلى صحيح وغيره، فالغرابة تجامع صحة الحديث، ويكون مقصد الترمذي إفادة هاتين الحيثيتين ولا تعارض بينهما، أيا كان نوع الغرابة ".

-قول الترمذي (حسن غريب):

وهذا من الأقوال التي تشكل من كلام الترمذي لأنه فسر الحسن بتعدد الإسناد، والغرابة بالتفرد، فكيف يمكن الجمع بين المتناقضين؟ " فالجواب ما قاله البقاعي: استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها (حسن غريب)، وعرف ما رأى أنه مشكل ".

-قول الترمذي (حسن صحيح غريب):

ومن خلال هذه العبارة يقصد الترمذي بأن الحديث وصل إلى مرتبة الحسن لتعدد إسناده، وأنه صحيح لصحته، وغريب من ناحية الإسناد الذي رواه الترمذي، ومثال ذلك قوله: "(هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر) .

فقد بين الترمذي الغرابة وأنها في الإسناد حيث لم يرو عن يونس عن عطاء إلا من هذا الوجه... فالحديث حسن لتعدد إسناده، صحيح لصحته، غريب إسنادا من الوجه الذي رواه الترمذي، على الوصف الذي بينا ".

-قول الترمذي (حسن صحيح):

وقد اختلف العلماء في تفسير مقصد الترمذي وما يرمي إليه من خلال هذا المصطلح، ولعل الأقرب بأن الإمام الترمذي يقصد بأن هنالك إسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في نزهة النظر: " فإن جمعا في وصف حديث واحد كقول الترمذي وغيره، هذا حسن صحيح فالتردد الحاصل من المجتهد في الناقل

هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية، ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ألا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف التردد (أو)، لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح. وعلى هذا فما قيل حسن صحيح، دون ما قيل فيه صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث التفرد، وإلا إذا لم يحصل التفرد، فإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن ".

وخلاصة القول في هذه المصطلحات الأربعة ما ذكره نور الدين عتر في كتابه (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين) حيث قال:

" والخلاصة التي تجمع ما أدى إليه التحقيق في هذه العبارات المركبة هي:

إن الحديث إذا كان بإسناد واحد وقد بلغ الصحة قال الترمذي (صحيح غريب)، وقد يريد الغرابة سندا لا متنا، فإذا كان دون الصحة لكنه ليس بضعيف وهو الحسن لذاته عند المتأخرين فإنه يقول (حسن غريب)، وإذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة قال (حسن صحيح) والمعنى حسن وصحيح، وإذا كان في بعض طرق غرابة قال (حسن صحيح غريب)، وإذا كان الحديث بإسناد فرد، وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء، فإنه يقول (حسن صحيح غريب)، ويبين ذلك التفرد والكلام على تقدير (أو)، فإذا كانت الغرابة نسبية فالمعنى على ما ذكرنا في حسن صحيح ".

خاتمة:

اعتنى العلماء قديما وحديثا بجامع الإمام الترمذي لما له من مكانة بين كتب الحديث النبوي الشريف، فقد امتاز الإمام الترمذي بالعناية بجمع الحديث النبوي والجرح والتعديل، حيث يعد أحد الأئمة النقاد في هذا الباب، وقد اشتهر الإمام الترمذي بمصطلحات خاصة به، ولذلك جاءت هذه الدراسة والتي كان من أهم النتائج التي توصلّ فيها الباحث ما يلي:

•اتفق العلماء بأن جامع الإمام الترمذي – رحمه الله – أحد الكتب الستة من كتب الحديث التي يرجع إليها العلماء، ولكنهم اختلفوا في رتبته بين الكتب الستة، فمنهم من يجعله بعد الصحيحين، ومنهم من جعله في المرتبة الرابعة، ومنهم كذلك من جعله في المرتبة الخامسة، والراجح من كلام أهل العلم أن جامع الترمذي هو ثالث الكتب الستة، ولأن الذين قالوا بانحطاط مرتبته عللوا ذلك بإخراجه لحديث المصلوب والكلبي وأمثالها، وهذا صحيح، لكن الإمام الترمذي ذكر حديثهما من باب الشواهد والمتابعات وبين ضعفهما.

•التسمية الأقرب للكتاب هي تسميته بالجامع، والسبب أن الكتاب اشتمل على الأحكام وغير الأحكام، كالتفسير، والعقائد، والفتن، والمناقب، وأشراط الساعة وغيرها...، ولكن تسمية هذا الكتاب ب(الجامع) نجد أنها مختصرة من الاسم الصحيح للكتاب، فاسم الكتاب الحقيقي هو (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل).

•اعتنى الإمام الترمذي في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصّل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث.

•لقد اشترط الإمام الترمذي– رحمه الله – في كتابه الجامع لإخراج الحديث فيه أن يكون من عمل الفقهاء، وقد نص على هذا الشرط بقوله – رحمه الله –:" جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ".

•يعتبر الجامع من أهم المصادر التي يعرف بها الحديث الحسن، فقد اعتنى الإمام الترمذي بجمعه عناية بالغة، قال ابن الصلاح – رحمه الله–: "كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي تفرد باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه ".

•لقد سلك الإمام الترمذي في جامعه مسلكا خاصا به في التصحيح والتضعيف وذكر درجة الأحاديث، فقد اصطلح اصطلاحات خاصة به، واستعملها استعمالا غير شائع لدى علماء الحديث، ولقد اختلف علماء الحديث قديما وحديثا في تفسير معاني هذه المصطلحات، ومن أهمها قوله: (حسن صحيح)، (حسن صحيح غريب)، (حديث صحيح غريب)، (حسن غريب).

ومن خلال هذا البحث يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

-نوصي الباحثين بالتوسع في دراسة كتب الحديث، والعناية بالمناهج التي اتبعها أئمة الحديث في كتبهم، والاصطلاحات الخاصة بهم.

-نوصي طلبة العلم بالعناية بجامع الإمام الترمذي بحثا ودراسة واستخراجا لفوائده.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد. 1969. جامع الأصول في أحاديث الرسول. دمشق: مكتبة الحلواني.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. 1986. علوم الحديث. بيروت: دار الفكر المعاصر. نور الدين عتر. 1970. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين. القاهرة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. 1988. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دمشق: دار ابن كثير .

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. 2001. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

الترمذي، محمد بن عيسى. 1978 الجامع. ت. أحمد شاكر. ط. 2. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. 1941. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بغداد: مكتبة المثنى .

الحازمي، أبي بكر محمد بن موسى. 1985. شروط الأئمة الخمسة. بيروت: دار الكتب العلمية.

خذيري، الطاهر الأزهر، 2007. المدخل إلى جامع الإمام الترمذي. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. 1985. سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة .

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. 2003. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. 1962. الأنساب. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

عبيدات، ذوقان وآخرون. 2005. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للطباعة.

العسقلاني. أحمد بن علي حجر. 1908. تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن. 2018. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. بيروت: دار الكتب العلمية.

المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف. 1992. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المقدسي، أبي الفضل محمد بن طاهر.1984. شروط الأئمة الستة. بيروت: دار الكتب العلمية.

المناوي، محمد عبد الرؤوف. 2001. فيض القدير شرح الجامع الصغير. بيروت: دار الكتب العلمية .